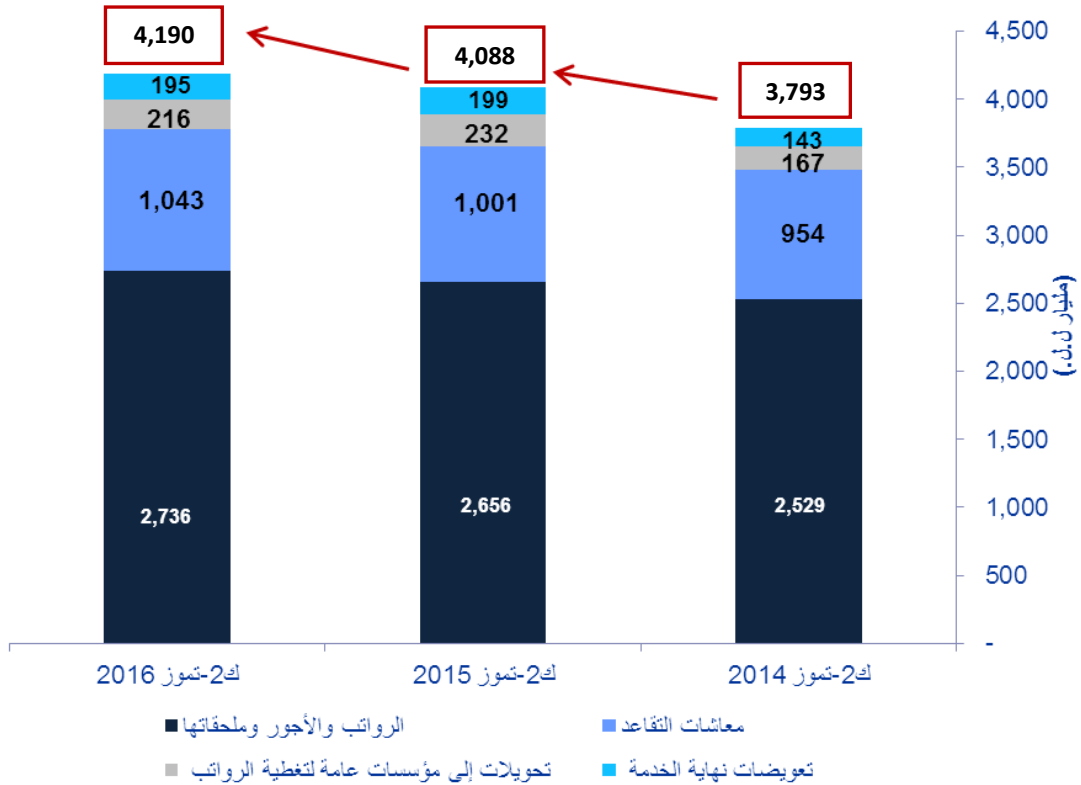


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 102 مليار ليرة (2 في المائة) لتبلغ 4,190 مليار ليرة في كانون الثاني- تموز 2016 مقارنةً مع مبلغ 4,088 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2015² وذلك نتيجة (i) زيادة في مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 79 مليار ليرة (3 في المائة)، (ii) وارتفاع معاشات التقاعد بقيمة 43 مليار ليرة (4 في المائة). هذه الزيادات قابلها انخفاض بقيمة 4 مليار ليرة (2 في المائة) في تعويضات نهاية الخدمة وتراجع بقيمة 16 مليار ليرة (7 في المائة) في التحويلات المخصصة للمؤسسات العامة بهدف تغطية الرواتب وذلك بسبب التدني في التحويلات إلى الجامعة اللبنانية بقيمة 37 مليار ليرة.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني- تموز من الأعوام 2014، 2015 و2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 57 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2014، وارتفعت إلى 65 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2015 ومن ثم إلى 67 في المائة

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

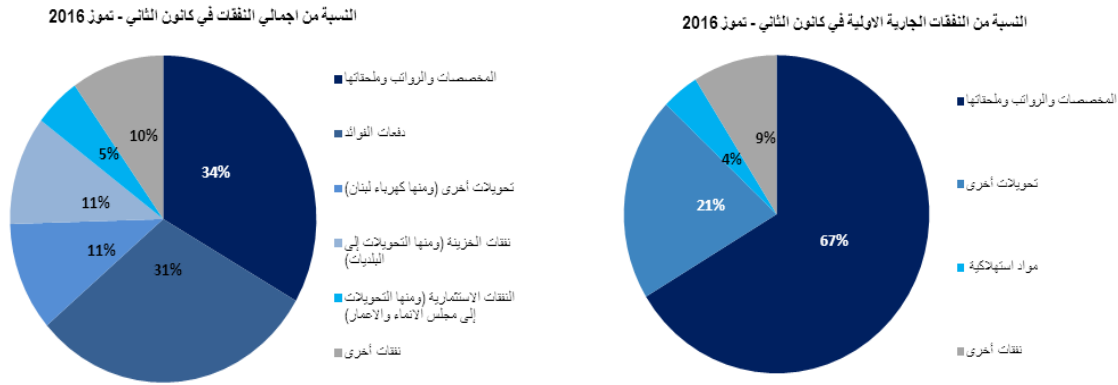
² تختلف هذه الأرقام عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2016 وأرقام تقرير المخصصات والرواتب وملحقاتها للفترة من كانون الثاني- تموز 2015 نتيجة التعديلات في النظام المحاسبي لوزارة المالية.

³ تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

المائة خلال كانون الثاني- تموز 2016. بالإضافة إلى توظيف عناصر جدد في الجهاز العسكري، يعود السبب وراء الزيادة من 57 في المائة عام 2014 إلى 67 في المائة عام 2016 إلى تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 6 في المائة بين العامين 2014 و 2016.

مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 32 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تموز 2014، 35 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2015 و 34 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تموز 2016:

الرسم البياني 2: مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- تموز من العام 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الأخرى تتضمن التسديدات للمستشفيات، الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

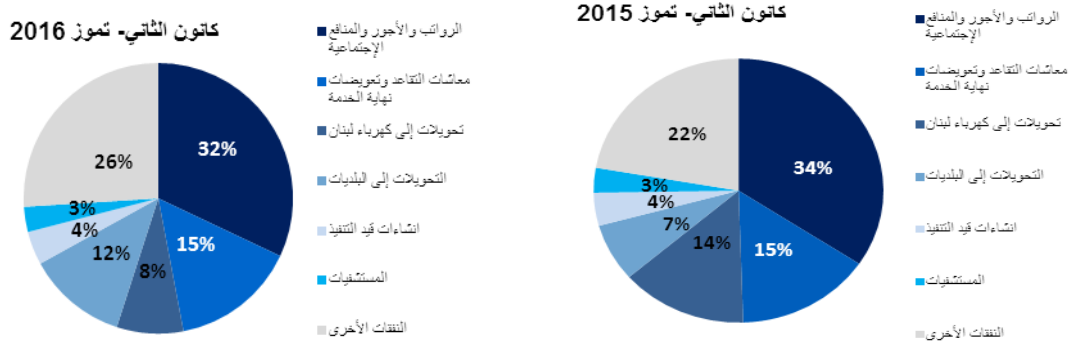
ارتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 80 مليار ليرة (3 في المائة)، وذلك من 2,656 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تموز 2015 إلى 2,737 مليار ليرة خلال الفترة ذاتها من العام 2016⁴. يعود السبب الأساسي وراء هذا الارتفاع إلى الزيادة في الرواتب الأساسية للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 58 مليار ليرة و 52 مليار ليرة على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع بقيمة 22 مليار ليرة في اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات إنخفاض في التقديمات الاجتماعية للجهاز العسكري بقيمة 57 مليار ليرة.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 75 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني- تموز 2016، تلتها التقديمات الاجتماعية (13 في المائة)، النفقات الأخرى (7 في المائة)، والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

مقارنةً مع مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 31 في المائة خلال كانون الثاني- تموز 2014، لترتفع إلى 34 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2015 لتعود وتتناقص بشكل طفيف إلى 32 في المائة عام 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة المذكورة، تليها تفصيل الرواتب والأجور وملحقاتها لفترة كانون الثاني- تموز 2015 و كانون الثاني- تموز 2016:

⁴ تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني - تموز 2016 نتيجة تدوير الأرقام.

الرسم البياني 3: مكونات الاتفاق الأولي خلال كانون الثاني - تموز 2015 وكانون الثاني - تموز 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند التنقذات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الألوبية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - تموز 2015 وكانون الثاني - تموز 2016.

المجموع		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)
2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	
1,717	1,710	1	2	352	409	53	48	1,311	1,254	الجهاز العسكري
1,080	1,070	0	0	207	239	33	30	840	800	الجيش
487	486	0	0	109	127	15	15	362	346	قوى الأمن الداخلي
116	120	1	1	26	33	2	2	87	84	قوى الأمن العام
34	34	0	0	10	9	3	1	22	23	قوى أمن الدولة
598	533	26	11	0	0	34	36	538	486	الجهاز التربوي
264	276	25	26	3	3	41	40	195	206	الجهاز المدني /1
136	114	136	114							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
21	21									الجمارك /3
2,737	2,656	189	153	355	412	128	124	2,044	1,946	إجمالي الاتفاق

- تتضمن رواتب ورواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، سجلت الرواتب والأجور الأساسية مبلغ 2,044 مليار ليرة مع نهاية تموز 2016، وذلك بارتفاع قدره 100 مليار ليرة مقارنةً مع كانون الثاني - تموز من العام 2015. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بقيمة 60 مليار ليرة والجهاز التربوي بقيمة 52 مليار ليرة. في المقابل، شهدت الرواتب الأساسية للجهاز المدني انخفاضاً بقيمة 12 مليار ليرة.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يعود الارتفاع البالغ 5 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى الزيادة في المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 40 مليار ليرة، ولكل من قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام بقيمة 16 مليار ليرة⁵ و13 مليار ليرة على التوالي، وذلك نتيجة توظيف عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت المدفوعات المخصصة للمتقاعدين في كل من قوى الأمن الداخلي والجيش ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. أما بالنسبة بدلات الملابس فقد ارتفعت بقيمة 2 مليار ليرة.

قابل هذه الزيادات المذكورة أعلاه تراجع في (i) رواتب المتقاعدين في قوى الأمن العام بقيمة 13 مليار ليرة ، و (ii) الدفعات العائدة للبعثات خارج لبنان بقيمة 5 مليار ليرة نتيجة انخفاض المدفوعات لصالح قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 3 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 11 في المائة خلال كانون الثاني - تموز 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 538 مليار ليرة. جاء ذلك نتيجة الارتفاع بقيمة 28 مليار ليرة في مدفوعات الفروقات، وزيادة رواتب المتقاعدين في التعليم الابتدائي والمتوسط بقيمة 22 مليار ليرة. أما رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي فقد زادت بقيمة 11 مليار ليرة، وزادت رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 7 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 13 مليار ليرة في رواتب المتقاعدين في التعليم الابتدائي والثانوي، وتدني بقيمة 7 مليار ليرة في رواتب المتقاعدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. أما بالنسبة لرواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي فقد انخفضت بقيمة 4 مليار ليرة.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الدفعات لصالح الجهاز المدني بنسبة 6 في المائة خلال كانون الثاني - تموز 2016 مقارنةً مع كانون الثاني - تموز من العام 2015، مسجلةً مجموع 195 مليار ليرة. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة العدل على النسبة الأعلى، إذ بلغت 19 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني - تموز 2016، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (19 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) (المزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2). بالتفصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الأبرز، بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات بقيمة 5 مليار ليرة.

⁵ تختلف هذه الأرقام عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني - تموز 2015 نتيجة التعديلات في النظام المحاسبي لوزارة المالية.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- تموز من العامين 2015 و 2016

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني خلال 2016	ك-2 تموز 2016	ك-2 تموز 2015	(مليون ليرة)
19%	35,998	47,195	وزارة الخارجية والمغتربين
19%	37,768	37,097	وزارة العدل
10%	19,311	19,435	مجلس النواب
9%	17,286	17,236	رئاسة مجلس الوزراء
9%	18,460	16,775	وزارة المالية
6%	10,836	11,691	وزارة الصحة العامة
5%	8,846	10,462	وزارة الأشغال العامة والنقل
5%	9,099	8,997	وزارة الزراعة
3%	6,181	6,262	وزارة الدفاع الوطني
3%	5,831	5,828	وزارة الداخلية
13%	24,951	25,453	اخرى
100%	194,567	206,431	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بقيمة 57 مليار ليرة (14 في المائة) لتسجل 355 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تموز 2016، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التدني في التقديمات لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 32 مليار ليرة و 17 مليار ليرة على التوالي. من جهة أخرى، شهدت التقديمات لصالح قوى الأمن العام انخفاضاً بقيمة 7 مليار ليرة لتسجل 26 مليار ليرة مع نهاية شهر تموز 2016. والجدير ذكره أن السبب الرئيسي وراء هذه التراجعات هو التفاوت في توقيت الدفعات. لم تشهد التقديمات لصالح جهاز أمن الدولة تغييراً يذكر وقد بلغت 10 مليار ليرة خلال كانون الثاني- تموز 2016.

بالنظر، جاء التدني في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الانخفاض في (i) تقديمات الاستشفاء بقيمة 41 مليار ليرة (ii) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 3 مليار ليرة، (iii) منح الوفاة والتقديمات الاجتماعية بقيمة 2 مليار ليرة لكل منها، و (iv) منح الزواج بقيمة 1 مليار ليرة. قابل هذه الانخفاضات ارتفاع بقيمة 13 مليار ليرة في منح التعليم بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات الطبابة.

انخفضت التقديمات لقوى الأمن الداخلي بشكل أساسي نتيجة التدني بقيمة 13 مليار ليرة في تقديمات الاستشفاء بقيمة 10 مليار ليرة في منح التعليم بالإضافة إلى انخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية. قابل هذه الانخفاضات ارتفاع في كل من تقديمات الطبابة بقيمة 4 مليار ليرة وفي تقديمات المرض والأمومة بقيمة 2 مليار ليرة.

تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام نتيجة التدني في منح التعليم بقيمة 5 مليار ليرة وفي تقديمات الاستشفاء بقيمة 2 مليار ليرة.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb